وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الأثنين، 13 مارس 2023

أخبار الطاقة

قوة النفط وانسيابية الغاز وموثوقية الإمداد تتوج أرامكو بأعلى أرباح سنوية

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

لم يكن مستغرباً ان تعزز أسعار النفط الخام القوية والكميات الكبيرة المبيعة، وتحسّن هوامش أرباح المنتجات المكررة، وجودة الإنتاج وموثوقية الإمداد المستدام، الإدارة الحكيمة لسياسة الطاقة السعودية، أرباح عملاقة الطاقة المتكاملة وأكبر منتج ومصدر للنفط الخام والغاز الطبيعي بالعالم، شركة أرامكو السعودية، والتي بهرت العالم أمس الأحد بإعلانها عن نتائجها المالية لعام 2022 كاملًا، حيث سجّلت صافي دخل قياسي بلغ 604.0 مليار ريال سعودي (161.1 مليار دولار أميركي)، ما يمثّل أعلى أرباح سنوية لها كشركة مُدرجة في السوق المالية. كما أعلنت أرامكو السعودية أيضًا عن توزيعات أرباح قدرها 73.2 مليار ريال سعودي (19.5 مليار دولار أميركي) عن الربع الرابع من عام 2022 ليتم توزيعها في الربع الأول من العام 2023. فيما تعكف الشركة على مواصلة تعزيز طاقتها الإنتاجية من النفط والغاز، فضلًا عن محفظتها في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، لتلبية الطلب المتوقع في المستقبل. واعتبر رئيس أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين، م. أمين بن حسن الناصر، العام 2022 علامة فارقة في تاريخ الشركة الحافل على الصعيدين المالي والتشغيلي واتخاذ خطوات كبيرة نحو المستقبل. وقال «بفضل الله، حققت أرامكو السعودية أداءً ماليًا قياسيًا في العام 2022، حيث تعززت أسعار النفط الخام العالمية مقارنة بالعام السابق، وفي الوقت نفسه، نستمر في استراتيجيتنا طويلة الأجل، التي تركز على التوسع في استثمارات الطاقة، حيث نتوقع أن يظل النفط والغاز مصدرين ضروريين في المستقبل المنظور، مع زيادة الطلب على الطاقة والمواد الكيميائية».

إلا أن الناصر لم يغفل مخاطر نقص الاستثمار العالمي في قطاع الطاقة والتي لوحظت في 2022، والتي كانت بالفعل حقيقية وأُسهمت في ارتفاع أسعار الطاقة وعدم استقرار الأسواق، وبكون أرامكو جزءًا من منظومة الحلول العالمية للطاقة، فقد شرعت الشركة في أكبر برنامج إنفاق استثماري في تاريخها، إذ ارتفعت نفقاتها على المشاريع الرأسمالية في العام الماضي بنسبة 18.0 ٪ لتصل إلى 141.2 مليار ريال سعودي (37.6 مليار دولار).

بينما شدد الناصر على تركيز أرامكو السعودية الذي لا ينصبّ على التوسّع في إنتاج النفط والغاز والكيميائيات فحسب، بل أيضًا على الاستثمار في تقنيات جديدة للاستدامة وخفض الكربون مع إمكانية تحقيق مستويات أدنى من الانبعاثات سواء في أعمال الشركة أو لدى المستخدمين النهائيين لمنتجاتها.

حقول مرجان والبري والضلوف والدمام تضيف 1,2 مليون برميل بحلول 2027

وفي أهم المعلومات المالية، ارتفع صافي دخل أرامكو السعودية بشكل قياسي بنسبة 46.5 ٪ ليصل إلى 604.0 مليار ريال (161.1 مليار دولار) في عام 2022، في مقابل 412.4 مليار ريال (110.0 مليار دولار) في عام 2021، وهذه الزيادة في صافي الدخل تعكس الارتفاع القوي في أسعار النفط الخام، والكميات الكبيرة المبيعة، وتحسّن هوامش أرباح المنتجات المكررة، ويتماشى صافي الدخل للربع الرابع من عام 2022 مع تقديرات المحللين، باستثناء بعض البنود غير النقدية بنحو 12.4 مليار ريال، ما يعادل 3.3 مليارات دولار.

وسجلت التدفقات النقدية الحرة مستوى قياسيًا، حيث بلغت 557.0 مليار ريال (148.5 مليار دولار) في عام 2022، مقارنةً بمبلغ قدره 403.0 مليار ريال (107.5 مليار دولار) في عام 2021. وتواصل الشركة التأكيد على مركزها المالي القوي، حيث كانت نسبة مديونيتها 7.9- ٪ بنهاية عام 2022، مقارنة مع نسبة 12.0 ٪ في نهاية عام 2021.

وأعلنت أرامكو السعودية عن توزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن الربع الرابع من عام 2022 بقيمة 73.2 مليار ريال (19.5 مليار دولار)، ستُدفع في الربع الأول من العام 2023. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 4.0 ٪ مقارنة بالربع السابق، ويأتي ذلك تماشيًا مع سياسة توزيع الأرباح في الشركة والتي تهدف لتحقيق أرباح مستدامة ومتزايدة، بالإضافة إلى ذلك، أوصى مجلس الإدارة أيضًا بتوزيع أسهم منحة للمساهمين المؤهلين بمنح سهم واحد لكل عشرة أسهم مملوكة، في حال الحصول على الموافقات التنظيمية المطلوبة وموافقة الجمعية العامة غير العادية.

أما النفقات الرأسمالية في العام 2022 فقد بلغت 141.2 مليار ريال (37.6 مليار دولار)، بزيادة قدرها 18.0 ٪ عن عام 2021. وتتوقع أرامكو السعودية أن تتراوح النفقات الرأسمالية لعام 2023 ما بين نحو 168.8 مليار ريال (45.0 مليار دولار) إلى 206.3 مليار ريال (55.0 مليار دولار)، بما في ذلك الاستثمارات الخارجية، مع زيادة هذه النفقات حتى منتصف العقد الجاري تقريبًا. وأكملت أرامكو السعودية أيضًا صفقة للبنية التحتية في مجال الطاقة في فبراير 2022 أدّت إلى استحواذ ائتلاف مستثمرين، بقيادة بلاك روك للأصول الثابتة وشركة حصانة الاستثمارية، على حصة 49 ٪ في ملكية شركة تابعة تم تأسيسها حديثًا، وهي شركة أرامكو لإمداد الغاز، مقابل 58.1 مليار ريال (15.5 مليار دولار). وحول أهم المنجزات التشغيلية للعام الماضي، بلغ متوسط إنتاج أرامكو السعودية من المواد الهيدروكربونية 13.6 مليون برميل مكافئ نفطي في اليوم، تشمل 11.5 مليون برميل في اليوم من المواد السائلة، وواصلت الشركة سجلها القوي في موثوقية الإمدادات من خلال تسليم النفط الخام والمنتجات الأخرى، بنسبة موثوقية عالية بلغت 99.9 ٪، وهو العام الثالث على التوالي الذي تحقق فيه الشركة هذا المستوى من الموثوقية. ويواصل قطاع التنقيب والإنتاج تنفيذ خطط النمو الرامية إلى تعزيز إنتاجية مكامن المملكة على المدى الطويل، ويمضي قدمًا في تنفيذ توجيهات الحكومة بزيادة الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة لأرامكو السعودية من النفط الخام إلى 13.0 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2027. وأحرزت الشركة تقدمًا في الأعمال الإنشائية والهندسية ضمن برنامج زيادة الإنتاج في حقلي مرجان والبري. ومن المتوقع أن يضيف مشروع حقل مرجان طاقة إنتاجية تبلغ 300 ألف برميل في اليوم، وأن يضيف مشروع حقل البري 250 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2025. ولا تزال زيادة النفط الخام في حقل الظلوف في المرحلة الهندسية، ومن المتوقع أن يُسهم حال إنجازه في توفير مرفق مركزي لمعالجة كمية إجمالية تبلغ 600 ألف برميل في اليوم من النفط الخام من حقل الظلوف بحلول عام 2026، كما تتواصل أعمال الإنشاء في مشروع تطوير حقل الدمام، والذي من المتوقع أن يضيف 25 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2024، و50 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2027. وبدأت مشاريع ضغط الغاز في الحوية وحرض أنشطتها، ومن المتوقع الوصول إلى طاقتها الإنتاجية الكاملة خلال العام 2023. وبلغت الشركة مراحل متقدمة من الأعمال الإنشائية لمشروع تخزين الغاز في مكمن الحوية عنيزة، وهو أول مشروع في المملكة لتخزين الغاز الطبيعي في باطن الأرض، حيث شرعت في أنشطة الحقن، وتم تصميم البرنامج لتوفير ما يصل إلى 2.0 مليار قدم مكعبة قياسية في اليوم من الغاز الطبيعي ليتم ضخها في شبكة الغاز الرئيسة بحلول عام 2024.

واتخذت أرامكو السعودية قرارًا استثماريًا نهائيًا بالمشاركة في تطوير مجمع متكامل للتكرير والبتروكيميائيات في شمال شرق الصين، ويمثل المشروع فرصة للشركة لتوريد ما يصل إلى 210 آلاف برميل في اليوم من لقيم النفط الخام للمجمع، وتخضع الصفقة لشروط إغلاق معينة، بما في ذلك الموافقات النظامية.

ووقّعت أرامكو السعودية في أغسطس، اتفاقية شراء للاستحواذ على حقوق ملكية فالفولين للمنتجات العالمية (فالفولين غلوبال برودكتس) بقيمة 9.9 مليارات ريال (2.65 مليار دولار). وسيُكمل هذا الاستحواذ الاستراتيجي الذي أُغلق في مارس 2023، مجموعة منتجات زيوت التشحيم ذات العلامات التجارية المتميّزة لأرامكو السعودية، ويعزز قدراتها العالمية في إنتاج زيوت الأساس، ويوسع أنشطة البحث والتطوير الخاصة بالشركة، والاستفادة من شراكاتها مع شركات تصنيع المعدات الأصلية.

التوسع الأوروبي

عملاقة الطاقة تعكف على أكبر إنفاق استثماري في تاريخها بضخ 141 مليار ريال

ونجحت أرامكو السعودية في نوفمبر، في إغلاق ثلاث صفقات مع شركة «بي. كي. إن. أورلن» البولندية العاملة في مجالي التكرير وبيع الوقود بالتجزئة، مما أدّى إلى توسيع وجود أرامكو السعودية في قطاع التكرير الأوروبي. وكجزء من الصفقة، حصلت الشركة على حصة نسبتها 30 ٪ في مصفاة جدانسك التي تبلغ طاقتها التكريرية 210 آلاف برميل في اليوم، إضافةً إلى ملكية بنسبة 100 ٪ في شركة بيع الجملة المرتبطة بها، وحصة بنسبة 50 ٪ في مشروع مشترك لتسويق وقود الطائرات.

واتخذت أرامكو السعودية وشركة توتال إنيرجيز قرارًا استثماريًا نهائيًا في ديسمبر لإنشاء مجمع بتروكيميائيات كبير في المملكة. وسيعمل المجمع على تمكين مصفاة ساتورب الحالية من تعزيز استراتيجية أرامكو السعودية لتحويل السوائل إلى كيميائيات. ويخضع قرار الاستثمار لشروط وموافقات إنهاء الصفقة المعمول بها.

وفي أكتوبر، أنشأت أرامكو السعودية صندوقًا للاستدامة بقيمة 5.6 مليارات ريال (1.5 مليار دولار) للاستثمار في التقنية التي يمكن أن تدعم تحولًا مستقرًا وشاملًا للطاقة. ويخطط الصندوق للاستثمار في التقنيات التي تدعم طموح أرامكو السعودية المُعلن بالوصول إلى الحياد الصفري في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في النطاقين (1 و2) عبر موجوداتها التي تملكها وتديرها بالكامل بحلول عام 2050، بالإضافة إلى تطوير أنواع وقود جديدة منخفضة الكربون.

وفي نوفمبر، تم توقيع اتفاقية تطوير مشتركة بين أرامكو السعودية ووزارة الطاقة لإنشاء أحد أكبر مراكز احتجاز الكربون وتخزينه المخطط لها على مستوى العالم في المملكة بمدينة الجبيل، بسعة تخزين تصل إلى 9 ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا بحلول عام 2027. وقالت أرامكو أنها تعتزم مناقشة نتائجها المالية لعام 2022 عبر بث إلكتروني اليوم الاثنين عند الساعة 15:30 عصرًا بتوقيت المملكة، و12:30 بعد الظهر بالتوقيت الصيفي البريطاني، والساعة 8:30 صباحًا بتوقيت شرق الولايات المتحدة الأميركية.

محللون: معنويات السوق النفطية متماسكة .. خريطة الموردين تتبدل بفعل الحرب
أسامة سليمان من فيينا
الاقتصادية

توقع محللون نفطيون استمرار تقلبات أسعار النفط الخام خلال الأسبوع الجاري، بعد أن ارتفعت في ختام الأسبوع مع تسجيل خسائر أسبوعية، بسبب استمرار شكوك تعافي الطلب الصيني بالتزامن مع زيادة توقعات رفع الفائدة الأمريكية مجددا لمكافحة التضخم في الولايات المتحدة وهو ما ينذر باتساع الركود الاقتصادي. وأشاروا إلى تراجع أسعار النفط بنسبة 40 في المائة في عام واحد منذ 8 آذار (مارس) من العام الماضي وهو التاريخ الذي شهد تسجيل أعلى مستوى للأسعار في أعقاب اندلاع الحرب الروسية في أوكرانيا وما تسببت فيه موجات تضخم واسعة في أسعار الطاقة عالميا.

وذكر المحللون أن البيانات الاقتصادية الضعيفة حول النشاط الصناعي في الصين وأيضا المخاوف بشأن التباطؤ المحتمل في الاقتصاد الأمريكي أدتا إلى انخفاض أسعار النفط وسط توقعات رفع أسعار الفائدة، حيث يتوقع عديد من كبار تجار النفط أن تزحف أسعار النفط الخام مرة أخرى نحو 100 دولار للبرميل في النصف الثاني من العام الجاري.

وفى هذا الإطار، يقول روس كيندي العضو المنتدب لشركة «كيو إتش إيه» لخدمات الطاقة إن التقلبات السعرية تظل مسيطرة على سوق النفط الخام، مع ميل إلى التراجع بسبب مخاوف الركود والشكوك في وتيرة تعافي الطلب الصيني وهو ما أدى بدوره إلى محو مكاسب الحرب في أوكرانيا.

وذكر أن معنويات السوق ظلت متماسكة رغم القيود على إمدادات النفط من روسيا التي نالت من معنويات السوق ووضع التجار بشكل مؤقت، لكن أسعار النفط الخام لم ترتفع حتى بعد حظر الاتحاد الأوروبي وسقوف أسعار مجموعة السبع على النفط الخام والمنتجات البترولية الروسية، التي دخلت حيز التنفيذ منذ كانون الأول (ديسمبر) الماضي بالنسبة للنفط الخام وشباط (فبراير) بالنسبة للمنتجات النفطية.

أما داماير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة تكنيك جروب الدولية فيرى أن خريطة موردي النفط وأسواق البيع تبدلت نسبيا منذ اندلاع الحرب، لكن الأسعار بقيت في مستوى مستقر نسبيا بسبب تعادل العوامل الصاعدة والهابطة في التأثير في مسار أسعار النفط، حيث قامت روسيا بتغيير مسار صادراتها النفطية إلى آسيا، بينما تشتري أوروبا مزيدا من النفط الخام والمنتجات من الشرق الأوسط وآسيا والولايات المتحدة.

وأشار إلى أن السوق تترقب اجتماع مجموعة مراقبة الإنتاج الوزارية في تحالف «أوبك +» مطلع الشهر المقبل وسط توقعات بالحفاظ على تنفيذ اتفاق خفض الإنتاج القياسي المطبق منذ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي الذي يقضي بخفض إنتاج المجموعة البالغ عددها 23 منتجا بنحو مليوني برميل يوميا وتستمر التخفيضات – على الأرجح – على مدار العام الجاري.

ومن ناحيته، يقول بيتر باخر المحلل الاقتصادي ومختص الشؤون القانونية للطاقة إن التقلبات مستمرة حيث تتجه أنظار المعنيين في السوق إلى بيانات التضخم والتصنيع والتوظيف والنشاط التجاري في كل من الولايات المتحدة والصين - أكبر اقتصادين في العالم – مشيرا إلى أن هذه العوامل والبيانات تعد حاليا هي المحركات الأساسية لسوق العقود الآجلة للنفط الخام.

وعد أن قضية الرفع المتكرر لأسعار الفائدة الأمريكية هي عنصر بارز أيضا ومهيمن على السوق حيث يراقب بنك الاحتياطي الفيدرالي عن كثب كل مستجدات بيانات اقتصادية في الولايات المتحدة لقياس ما إذا كان سيعمل على تسريع أو إبطاء وتيرة رفع أسعار الفائدة، مرجحا أن تدفع البيانات الاقتصادية الأمريكية والتضخم المرتفع مجلس الاحتياطي الفيدرالي إلى زيادة أسعار الفائدة أكثر مما كان متوقعا في البداية، ما يزيد من احتمالات حدوث تباطؤ وركود اقتصادي واسع في الأشهر المقبلة.

وتؤكد أرفي ناهار مختص شؤون النفط والغاز في شركة أفريكان ليدرشيب الدولية على أن محركات الطلب في موضع اهتمام السوق في المرحلة الراهنة، لأن انتعاش الطلب العالمي كفيل بدعم أسعار النفط على نطاق واسع، حيث تعد الصين والهند في طليعة محركات الطلب، مشيرة إلى أن سوق العقود الآجلة للنفط تراقب الاتجاهات الاقتصادية في الصين التي أعيد فتحها بعد ما يقرب من ثلاثة أعوام من عمليات الإغلاق، بسبب سياسة صفر كوفيد. ومن المتوقع أن تشهد انتعاشا في النمو الاقتصادي وارتفاع استهلاك النفط الخام خلال هذا العام.

وذكرت أن التقلبات السعرية مؤثرة كمكون بارز في السوق خلال العام الجاري في ظل وجود عديد من العوامل الداعمة والكابحة للأسعار في الوقت نفسه وهو ما يسحب سوق النفط في اتجاهين متعاكسين، كما أدى هذا الوضع المتأرجح إلى بقاء أسعار النفط الخام عالقة في نطاق ضيق يراوح بين 80 و85 دولارا للبرميل بالنسبة لخام برنت. من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار في ختام الأسبوع الماضي، ارتفعت أسعار النفط بأكثر من 1 في المائة الجمعة بعد بيانات التوظيف الأمريكية التي جاءت أفضل من المتوقع، لكن الخام تعرض لخسائر أسبوعية بسبب المخاوف حيال سياسة الفائدة من جانب الفيدرالي الأمريكي. وارتفع خام برنت 1.19 دولار أو 1.5 في المائة إلى 82.78 دولار للبرميل، وبلغت خسائره الأسبوعية 3.5 في المائة. وارتفع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 96 سنتا أو 1.3 في المائة إلى 76.68 دولار للبرميل، وسجل خسارة أسبوعية بنسبة 3.7 في المائة. وخيمت التوقعات برفع أسعار الفائدة في أكبر اقتصاد في العالم وفي أوروبا على توقعات النمو العالمي ودفعت كلا الخامين القياسيين للانخفاض هذا الأسبوع. ومع ذلك، قد يكون لدى الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي سبب أقل لرفع أسعار الفائدة بشكل حاد أو مرتفع كما كان يعتقد البعض بعد تقرير حكومي الجمعة أعاد إحياء الآمال في تخفيف التضخم وسط علامات على عودة سوق العمل المضطرب إلى طبيعته. من جانب آخر.. انخفض إجمالي عدد الحفارات النشطة في الولايات المتحدة بمقدار ثلاثة هذا الأسبوع حيث انخفض إجمالي عدد الحفارات إلى 746 هذا الأسبوع - 83 منصة أعلى من عدد الحفارات هذه المرة في 2022 و329 منصة أقل من عدد الحفارات في بداية 2019، قبل انتشار الوباء.

وقال التقرير الأسبوعي لشركة بيكر هيوز الأمريكية لأنشطة الحفر إن الحفارات النفطية في الولايات المتحدة انخفضت بمقدار اثنين هذا الأسبوع إلى 590 بعد انخفاضها بمقدار 8 في الأسبوع السابق وانخفضت حفارات الغاز بنسبة 1 إلى 153 بينما ظلت الحفارات المتنوعة على حالها.

وأشار التقرير إلى انخفاض عدد الحفارات في حوض بيرميان بمقدار ستة - وهو أكبر انخفاض منذ أيلول (سبتمبر) كما ارتفعت الحفارات في إيجل فورد بمقدار 1. ولفت التقرير إلى انخفاض إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة إلى 12.2 مليون برميل يوميا للأسبوع المنتهي في 3 مارس، وفقا لآخر تقديرات إدارة معلومات الطاقة الأسبوعية، كما ارتفعت مستويات الإنتاج في الولايات المتحدة 600 ألف برميل يوميا مقارنة بالعام الماضي.

بجهود ومتابعة ولي العهد تعززت أسعار النفط .. أداء مالي غير مسبوق لأرامكو

الاقتصادية

بجهود واضحة ومتابعة دائمة من ولي العهد، تعززت أسعار النفط الخام، وبالتالي حققت شركة أرامكو السعودية أداء ماليا قياسيا في 2022، واستمرت الشركة في استراتيجيتها طويلة الأجل، بالتوسع في استثمارات الطاقة، مع زيادة الطلب على الطاقة والمواد الكيميائية.

وتستمر أرامكو في استراتيجيتها طويلة الأجل، التي تركز على التوسع في استثمارات الطاقة، حيث تتوقع أن يظل النفط والغاز مصدرين ضروريين في المستقبل المنظور، مع زيادة الطلب على الطاقة والمواد الكيميائية.

واتضح جليا خلال 2022 أن مخاطر نقص الاستثمار العالمي في قطاع الطاقة حقيقية وتسهم في ارتفاع أسعار الطاقة وعدم استقرار الأسواق، وحتى تكون الشركة جزءا من منظومة الحلول العالمية للطاقة، فقد شرعت في أكبر برنامج إنفاق استثماري في تاريخها، إذ ارتفعت نفقات الشركة على المشاريع الرأسمالية في العام الماضي بنسبة 18 في المائة لتصل إلى 141.2 مليار ريال.

وواصل عملاق النفط السعودي أداءه القوي في القدرة على الإمدادات من خلال تسليم النفط الخام والمنتجات الأخرى، بنسبة موثوقية عالية بلغت 99.9 في المائة في 2022، وهو العام الثالث الذي تحقق فيه الشركة هذا المستوى من الموثوقية.

«أرامكو السعودية» تحقق أعلى ربح منذ الإدراج في السوق المالية

الشرق الأوسط

في أضخم إعلان لنتائج مالية لها منذ الإدراج في السوق المالية السعودية الرئيسية، أفصحت شركة الزيت العربية السعودية «أرامكو السعودية» عن تسجيل صافي دخل قياسي بلغ 604 مليارات ريال (161 مليار دولار) العام 2022، مسجلاً ارتفاعاً قوامه 46 في المائة عن العام 2021، البالغ 412 مليار ريال.

وأعلنت الشركة، أمس (الأحد)، عن توزيعات أرباح قدرها 73.2 مليار ريال (19.5 مليار دولار) عن الربع الرابع من عام 2022 ليتم توزيعها في الربع الأول من العام 2023، في وقت قالت الشركة إن النتائج القياسية جاءت مدعومة بأسعار النفط القوية والكميات الكبيرة المبيعة، وتحسّن هوامش أرباح المنتجات المكررة.

وأكدت «أرامكو السعودية» أنها ستواصل تعزيز طاقتها الإنتاجية من النفط والغاز، فضلًا عن محفظتها في قطاع التكرير والكيميائيات والتسويق، لتلبية الطلب المتوقع في المستقبل.

وقال رئيس «أرامكو السعودية» وكبير إداريّيها التنفيذيين، المهندس أمين الناصر، في بيان صادر: «حققت الشركة أداءً مالياً قياسياً في العام 2022... سنستمر في استراتيجيتنا طويلة الأجل، التي تركز على التوسع في استثمارات الطاقة حيث نتوقع أن يظل النفط والغاز مصدرين ضروريين في المستقبل المنظور، مع زيادة الطلب على الطاقة والمواد الكيميائية».

وأضاف الناصر أن مخاطر نقص الاستثمار العالمي في قطاع الطاقة حقيقية، وتُسهم في ارتفاع أسعار الطاقة وعدم استقرار الأسواق، مستطرداً: «حتى نكون جزءاً من منظومة الحلول العالمية للطاقة، شرعت (أرامكو السعودية) في أكبر برنامج إنفاق استثماري في تاريخها، إذ ارتفعت نفقاتنا على المشروعات الرأسمالية في العام الماضي بنسبة 18 في المائة، لتصل إلى 141.2 مليار ريال (37.6 مليار دولار)».

وأشار الناصر إلى أن «تركيز (أرامكو السعودية) لا ينصبّ على التوسّع في إنتاج النفط والغاز والكيميائيات فحسب، بل أيضاً على الاستثمار في تقنيات جديدة للاستدامة وخفض الكربون، مع إمكانية تحقيق مستويات أدنى من الانبعاثات، سواء في أعمال الشركة أو لدى المستخدمين النهائيين للمنتجات».

وسجلت التدفقات النقدية الحرة مستوى قياسياً حيث بلغت 557 مليار ريال في عام 2022، مقارنة بمبلغ قدره 403 مليارات ريال في عام 2021. بينما تواصل الشركة التأكيد على مركزها المالي القوي، حيث كانت نسبة مديونيتها 7.9 في المائة بنهاية عام 2022، مقارنة بـ12 في المائة في نهاية 2021. وأعلنت «أرامكو السعودية» عن توزيعات أرباح نقدية على المساهمين عن الربع الرابع من عام 2022 بقيمة 73.2 مليار ريال (19.5 مليار دولار)، ستُدفع في الربع الأول من العام 2023. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 4 في المائة، مقارنة بالربع السابق. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة للمساهمين المؤهلين بمنح سهم واحد لكل 10 أسهم مملوكة، في حال الحصول على الموافقات التنظيمية المطلوبة وموافقة الجمعية العامة غير العادية. وفي العام 2022 بلغت النفقات الرأسمالية 141.2 مليار ريال، بزيادة قدرها 18 في المائة عن عام 2021، في وقت تتوقع «أرامكو السعودية» أن تتراوح النفقات الرأسمالية لعام 2023 ما بين 168.8 مليار ريال إلى 206.3 مليار ريال، بما في ذلك الاستثمارات الخارجية، مع زيادة هذه النفقات حتى منتصف العقد الحالي تقريباً. وبلغ متوسط إنتاج «أرامكو السعودية» في عام 2022 من المواد الهيدروكربونية 13.6 مليون برميل مكافئ نفطي في اليوم، تشمل 11.5 مليون برميل في اليوم من المواد السائلة، وواصلت الشركة سجلها القوي في موثوقية الإمدادات من خلال تسليم النفط الخام والمنتجات الأخرى، بنسبة موثوقية عالية بلغت 99.9 في المائة في عام 2022، وهو العام الثالث على التوالي الذي تحقق فيه الشركة هذا المستوى من الموثوقية. وأكملت «أرامكو السعودية» أيضاً صفقة للبنية التحتية في مجال الطاقة في فبراير (شباط) 2022، أدّت إلى استحواذ ائتلاف مستثمرين، بقيادة «بلاك روك للأصول الثابتة»، وشركة حصانة الاستثمارية، على حصة 49 في المائة من ملكية شركة تابعة تم تأسيسها حديثاً، وهي شركة أرامكو لإمداد الغاز، مقابل 58.1 مليار ريال.

وبحسب بيان للشركة صدر أمس، يواصل قطاع التنقيب والإنتاج تنفيذ خطط النمو الرامية إلى تعزيز إنتاجية مكامن المملكة على المدى الطويل، ويمضي قدماً في تنفيذ توجيهات الحكومة بزيادة الطاقة الإنتاجية القصوى المستدامة لـ«أرامكو السعودية» من النفط الخام إلى 13.0 مليون برميل في اليوم بحلول عام 2027.

وقال البيان؛ أحرزت الشركة تقدماً في الأعمال الإنشائية والهندسية ضمن برنامج زيادة الإنتاج في حقلي مرجان والبري. ومن المتوقع أن يضيف مشروع حقل مرجان طاقة إنتاجية تبلغ 300 ألف برميل في اليوم، وأن يضيف مشروع حقل البري 250 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2025.

ووفق البيان؛ لا تزال زيادة النفط الخام في حقل الظلوف في المرحلة الهندسية، ومن المتوقع أن يُسهم حال إنجازه في توفير مرفق مركزي لمعالجة كمية إجمالية تبلغ 600 ألف برميل في اليوم من النفط الخام من حقل الظلوف بحلول عام 2026. كما تتواصل أعمال الإنشاء في مشروع تطوير حقل الدمام، الذي من المتوقع أن يضيف 25 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2024، و50 ألف برميل في اليوم بحلول عام 2027.

وطبقاً لمحتوى البيان، بدأت مشروعات ضغط الغاز في الحوية وحرض أنشطتها، ومن المتوقع الوصول إلى طاقتها الإنتاجية الكاملة خلال العام 2023. وبلغت الشركة مراحل متقدمة من الأعمال الإنشائية لمشروع تخزين الغاز في مكمن الحوية عنيزة، وهو أول مشروع في المملكة لتخزين الغاز الطبيعي في باطن الأرض، حيث شرعت في أنشطة الحقن. وتم تصميم البرنامج لتوفير ما يصل إلى ملياري قدم مكعبة قياسية في اليوم من الغاز الطبيعي، ليتم ضخها في شبكة الغاز الرئيسية بحلول عام 2024.

واتخذت «أرامكو السعودية» قراراً استثمارياً نهائياً بالمشاركة في تطوير مجمع متكامل للتكرير والبتروكيميائيات في شمال شرقي الصين. ويمثل المشروع فرصة للشركة لتوريد ما يصل إلى 210 آلاف برميل في اليوم من لقيم النفط الخام للمجمع. وتخضع الصفقة لشروط إغلاق معينة، بما في ذلك الموافقات النظامية.

وفي أغسطس (آب)، وقّعت «أرامكو السعودية» اتفاقية شراء للاستحواذ على حقوق ملكية «فالفولين» للمنتجات العالمية (فالفولين غلوبال برودكتس) بقيمة 9.9 مليار ريال (2.65 مليار دولار). وسيُكمل الاستحواذ الاستراتيجي، الذي أُغلق في مارس (آذار) 2023، مجموعة منتجات زيوت التشحيم ذات العلامات التجارية المتميّزة لـ«أرامكو السعودية»، ويعزز قدراتها العالمية في إنتاج زيوت الأساس، ويوسع أنشطة البحث والتطوير الخاصة بالشركة، والاستفادة من شراكاتها مع شركات تصنيع المعدات الأصلية.

وفي نوفمبر (تشرين الثاني)، نجحت «أرامكو السعودية» في إغلاق 3 صفقات مع شركة «بي كي إن أورلن» البولندية العاملة في مجالي التكرير وبيع الوقود بالتجزئة، ما أدّى إلى توسيع وجود «أرامكو السعودية» في قطاع التكرير الأوروبي. وكجزء من الصفقة، حصلت الشركة على حصة نسبتها 30 في المائة في مصفاة جدانسك، التي تبلغ طاقتها التكريرية 210 آلاف برميل في اليوم، إضافة إلى ملكية بنسبة 100 في المائة في شركة بيع الجملة المرتبطة بها، وحصة بنسبة 50 في المائة في مشروع مشترك لتسويق وقود الطائرات.

واتخذت «أرامكو السعودية» وشركة «توتال إنيرجيز» قراراً استثمارياً نهائياً في ديسمبر (كانون الأول) لإنشاء مجمع بتروكيميائيات كبير في المملكة. وسيعمل المجمع على تمكين مصفاة «ساتورب» الحالية من تعزيز استراتيجية «أرامكو السعودية» لتحويل السوائل إلى كيميائيات. ويخضع قرار الاستثمار لشروط وموافقات إنهاء الصفقة المعمول بها.

وفي أكتوبر (تشرين الأول)، أنشأت «أرامكو السعودية» صندوقاً للاستدامة بقيمة 5.6 مليار ريال (1.5 مليار دولار أميركي) للاستثمار في التقنية التي يمكن أن تدعم تحولاً مستقراً وشاملاً للطاقة، ويخطط الصندوق للاستثمار في التقنيات التي تدعم طموح «أرامكو السعودية» المُعلن بالوصول إلى الحياد الصفري في انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في النطاقين «1» و«2» عبر موجوداتها التي تملكها وتديرها بالكامل بحلول عام 2050، بالإضافة إلى تطوير أنواع وقود جديدة منخفضة الكربون.

وفي نوفمبر، تم توقيع اتفاقية تطوير مشتركة بين «أرامكو السعودية» ووزارة الطاقة لإنشاء أحد أكبر مراكز احتجاز الكربون وتخزينه المخطط لها على مستوى العالم في المملكة بمدينة الجبيل، بسعة تخزين تصل إلى 9 ملايين طن من ثاني أكسيد الكربون سنوياً بحلول عام 2027.

أكد أهمية النفط والغاز في المستقبل..الناصر: تركيز على استثمارات الطاقة

البلاد

قال رئيس أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين المهندس أمين الناصر، إن الشركة حققت أداءً مالياً قياسياً في عام 2022م، مبيّناً أن الشركة مستمرة في إستراتيجيتها طويلة الأجل التي تركز على التوسع في استثمارات الطاقة.

وأضاف الناصر في بيان للشركة أنه من المتوقع أن يظل النفط والغاز مصدرين ضروريين في المستقبل المنظور، مع زيادة الطلب على الطاقة والمواد الكيميائية.

وبين أن مخاطر نقص الاستثمار العالمي في قطاع الطاقة حقيقية، كما شوهد في عام 2022م، وتُسهم في ارتفاع أسعار الطاقة وعدم استقرار الأسواق، لافتاً إلى أن إنفاق الشركة على المشاريع الرأسمالية ارتفع بنسبة 18 ٪ ليبلغ 141.2 مليار ريال، لتكون الشركة جزءاً من منظومة الحلول العالمية للطاقة.

رئيس أرامكو للعربية: مباحثات لشراكات كبيرة في الصين سيعلن عنها خلال سنة أو سنتين

العربية

قال الرئيس التنفيذي لشركة «أرامكو» السعودية أمين الناصر، لـ»العربية»، اليوم الأحد، إن هناك مباحثات لشراكات كبيرة في الصين سيعلن عنها خلال سنة أو سنتين.

وأوضح الناصر، أن علاقة المملكة بالصين تتسم بالازدهار خلال السنوات الأخيرة، مما سمح لكلا البلدين بالتعاون في المشاريع التي تعزز النمو الاقتصادي.

وأفاد الناصر، أن سوق النفط ستظل متوازنة على نحو محكم على المدى المتوسط، مضيفاً أنه يشعر بتفاؤل حذر.

وأوضح أن الطاقة الإنتاجية الفائضة تظل محدودة عند مليوني برميل يوميا، في وقت يشهد ارتفاعا في الطلب على وقود الطائرات، فضلا عن فتح السوق الصينية بعد رفع بكين القيود الصارمة التي كانت تفرضها للسيطرة على فيروس كورونا.

وتابع :»هناك بوادر انتعاش للطلب العالمي على النفط مع إعادة فتح اقتصاد الصين وازدياد حركة الطيران».

وفي سياق متصل، أكد رئيس شركة «أرامكو» أن مخاطر نقص الاستثمار العالمي في قطاع الطاقة حقيقية، وتسهم في ارتفاع أسعار الطاقة وعدم استقرار الأسواق.

وأضاف الناصر أن تركيز «أرامكو» لا ينصب على التوسع في إنتاج النفط والغاز والكيمياويات فحسب بل أيضًا على الاستثمار في تقنيات جديدة للاستدامة وخفض الكربون.

«صندوق الاستدامة يستثمر في تقنيات تدعم وصولنا إلى الحياد الصفري.. وصناديقنا المرتبطة بالتقنية وريادة الأعمال تجاوزت 13 مليار ريال»، بحسب الناصر.

وتوقع أن تتراوح النفقات الرأسمالية للشركة في عام 2023 ما بين 169 مليار ريال إلى 206 مليارات ريال تشمل استثمارات خارجية مع زيادة الإنفاق الاستثماري حتى منتصف العقد الجاري تقريبا.

630.6 مليار دولار صافي دخل أكبر 10 شركات ربحية في العالم

إكرامي عبدالله من الرياض

الاقتصادية

بلغت أرباح عشر شركات ربحية في العالم خلال 2022 نحو 630.6 مليار دولار، منها نحو 26 في المائة لشركة أرامكو السعودية. واحتلت «أرامكو السعودية»، أكبر شركة نفط في العالم، صدارة الترتيب بين أكبر شركات العالم ربحية خلال 2022 بنحو 161.1 مليار دولار

جاء في القائمة خلف «أرامكو» شركة أبل الشهيرة بهواتف الآيفون بأرباح 99.8 مليار دولار. ثالثا، شركة تقنيات الحاسب والبرمجيات «مايكروسوفت» 72.7 مليار دولار، رابعا، شركة ألفابت «الشركة الأم لجوجل» أشهر محرك بحث في العالم 60 مليار دولار. في الترتيب الخامس عملاق الطاقة الأمريكي «إكسون موبيل» بأرباح قيمتها 55.7 مليار دولار، ثم عملاق الطاقة الآخر «شل» 42.3 مليار دولار. سابعا شركة الإلكترونيات الكورية الشهيرة «سامسونج» البالغ صافي ربحها 41.6 مليار دولار في 2022، ثم بنك جي بي مورجان الأمريكي 35.9 مليار دولار.

وحل في المركز التاسع شركة شيفرون الأمريكية، عملاق الطاقة أيضا، بأرباح 35.5 مليار دولار، وفي المركز العاشر بنك أوف أمريكا بأرباح قدرها 26 مليار دولار في 2022.

وتوزعت الشركات العشر بين أربع شركات طاقة (أرامكو وإكسون موبيل وشل وشيفرون) مستفيدة من ارتفاع الأسعار والمبيعات خلال العام الماضي، بجانب أربع شركات تكنولوجيا وإلكترونيات (أبل ومايكروسوفت وجوجل وسامسونج)، بجانب بنكي جي بي مورجان وبنك أوف أمريكا بالتزامن مع الرفع المتواصل لأسعار الفائدة، ما رفع ربحية البنوك الأمريكية والعالمية إجمالا.

تجدر الإشارة إلى شركات ضخمة لم تدخل القائمة لعدم إعلانها أرباح 2022 حتى إعداد التقرير، منها عملاق التجارة الإلكترونية الصيني «علي بابا»، وشركة الإنترنت والألعاب الصينية الشهيرة «تينسنت»، وعملاق السيارات الياباني «تويوتا».

312.6 مليار دولار أرباح أكبر 6 شركات طاقة في العالم .. 52 ٪ لأرامكو

إكرامي عبدالله من الرياض

الاقتصادية

بلغت أرباح أكبر ست شركات طاقة في العالم خلال 2022 نحو 312.6 مليار دولار، حصة شركة أرامكو السعودية منها نحو 52 في المائة.

وتفوقت شركة أرامكو السعودية، بشكل هائل، على أكبر خمس شركات طاقة في العالم خلال 2022، حيث تجاوزت أرباحها بمفردها، صافي أرباح الشركات الخمس مجتمعة بنسبة 6 في المائة.

وشركات النفط الخمس، هي: إكسون موبيل، شيفرون «الولايات المتحدة»، توتال «فرنسا»، شل «بريطانيا وهولندا»، وبي بي «بريطانيا».

ووفقا لرصد وحدة التقارير في صحيفة «الاقتصادية»، استند إلى البيانات المالية للشركات، بلغ صافي الربح لشركة أرامكو السعودية 161.1 مليار دولار، مقابل 151.5 مليار دولار أرباح الشركات الخمس مجتمعة.

وتوزعت أرباح الشركات الخمس على النحو التالي: 55.7 مليار دولار لشركة إكسون موبيل، و35.5 مليار دولار لشركة شيفرون، و20.5 مليار دولار لشركة توتال، و42.3 مليار دولار لشركة شل، بينما خسائر قيمتها 2.5 مليار دولار لشركة بي بي بسبب خروجها من السوق الروسية.

وتجاوزت شركة أرامكو السعودية أرباح أقرب منافسيها شركة إكسون موبيل خلال العام الماضي 189 في المائة. بينما وصل الفارق إلى 686 في المائة عند مقارنتها بأرباح شركة توتال.

واستفادت شركات النفط والطاقة العالمية من تحسن أسعار النفط وزيادة المبيعات مع تقلص الإمدادات الروسية بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية.

حياة جديدة للبطاريات منتهية الصلاحية .. «الكتلة السوداء» تعيد تدوير نفايات يتطلب زوالها 500 عام

الاقتصادية

في عالم يبحث عن نموذج اقتصادي مراع للبيئة، ومع وصول مئات البطاريات كل عام إلى نهاية صلاحيتها، تقوم شركة في كوستاريكا منذ ستة أعوام بابتكار حياة جديدة لمكوناتها المعدنية.

تستخدم بطاريات الليثيوم في كل ما يحيط بنا كالهواتف وأجهزة الكمبيوتر المحمول والسيارات الكهربائية وألواح الطاقة الشمسية، وهي تنتج نفايات يتطلب زوالها 500 عام عند رميها.

وأوضح جييرمو بيريرا المدير العام لشركة فورتيك، التي تعنى منذ 27 عاما بإعادة تدوير المنتجات التكنولوجية وتعمل منذ ستة أعوام على إعادة تدوير بطاريات الليثيوم، «نعرف اليوم أنه ليست هناك نفايات، نعرف أنها موارد يمكن إعادة استخدامها».

ويصف دانيال ريفاس المدير الفني لفورتيك، المصنع الواقع في كارتاجو على مسافة 27 كيلومترا شرق سان خوسيه، بأنه «منجم حضري» يعمل على عكس الشركات المتعددة الجنسيات التي تستخرج الليثيوم من المسطحات الملحية في تشيلي وبوليفيا وأستراليا، وفق شروط غير مراعية على الدوام للبيئة وحقوق العمال والشعب المحلية.

وفيما يحظر القانون في كوستاريكا بشكل بات التعدين، أكد جييرمو بيريرا (54 عاما) الذي ابتكر مع ابنه فرانسيسكو (25 عاما) وسيلة لطحن البطاريات واستخراج مكوناتها المعدنية لصنع بطاريات جديدة، «من المهم الإقلاع عن النماذج القائمة»، وفقا لـ«الفرنسية».

وأفادت جامعة آخن الألمانية، أن كمية البطاريات المنتهية الصلاحية ستتخطى في 2028 القدرة على إعادة التدوير في أوروبا، متوقعة أن تصل كمية البطاريات المعدة لإعادة التدوير إلى 1.4 مليون طن في أوروبا وحدها عام 2038.

وأوضح فرانسيسكو بيريرا، أن 1500 طن من البطاريات تصل حاليا إلى نهاية حياتها كل عام في كوستاريكا وحدها، مشيرا إلى إقامة مراكز لجمعها في تصرف المستهلكين في المتاجر ومحال الأدوات الإلكترونية وكذلك لدى وكلاء بيع السيارات، ليتم لاحقا تسليمها إلى شركة إعادة التدوير.

ورأت «وكالة التعاون الدولي» الألمانية في مجال التنمية الداعمة للشركة، أن مصنع فورتيك «يجعل من كوستاريكا بلدا رائدا في أمريكا اللاتينية على صعيد تثمين بطاريات الليثيوم المستعملة».

توضع البطاريات على حزام متحرك يدخلها إلى آلة تقوم بطحنها ثم تنتقل الفضلات إلى مختبر، حيث يتم استخراج المعادن منها وتحويلها إلى مسحوق رمادي يعرف بـ»الكتلة السوداء» ويحتوي على الكوبالت والنيكل والمنجانيز والليثيوم.

وتباع هذه الكتلة إلى مصانع في أوروبا تتولى استكمال العملية وصنع بطاريات جديدة. وتبلغ تكلفة «الكتلة السوداء» نحو ثمانية آلاف دولار في السوق الدولية وتستخدم 57 في المائة من مكوناتها في صنع بطاريات. أما نسبة 43 في المائة المتبقية، فهي من النحاس والألمنيوم والبلاستيك والحديد، وكلها أيضا مواد يمكن أن تنتج عن إعادة التدوير.

وفضلا عن إنتاج بطاريات جديدة، يشير هنري برادو إلى أن عملية إعادة التدوير تسمح بتفادي الأضرار التي تلحق بالبيئة سواء من خلال رمي البطاريات المستعملة في الطبيعة أو التعدين.

ويؤكد عالم الكيمياء أن كل طن من الليثيوم المعاد تدويره يمثل ربع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن إنتاج الكمية ذاتها من خلال التعدين. كما أن مصانع الإنتاج تستهلك ملايين لترات المياه.

وسجل الليثيون المعروف بـ»الذهب الأبيض» أو «نفط القرن الـ21» ارتفاعا حادا في أسعاره في السوق الدولية من 5700 دولار للطن في تشرين الثاني (نوفمبر) 2020 إلى 60500 دولار في أيلول (سبتمبر) 2022 بسبب تزايد إنتاج السيارات الكهربائية.

وقال كلاوس كروسه مسؤول التعاون الألماني في كوستاريكا إن «البطاريات التي تصل إلى كوستاريكا قادمة من آسيا أو أوروبا أو الولايات المتحدة يعاد تدويرها» وترسل مكوناتها «إلى أوروبا مثلا لإنتاج بطاريات جديدة عملا بمنطق الاقتصاد الدائري».

الأزمة المناخية .. مبادرات ذاتية جوهرها فلسفة التكيف

محمد طيفوري من الرباط

الاقتصادية

بات من اليقينيات الرائجة في الأوساط العلمية أن قضية التغير المناخي التي صنعها الإنسان بيديه، أضحت تهدد مستقبل الوجود البشري على كوكب الأرض. فالجهود الدولية المبذولة من جانب دول استشعرت حجم المسؤولية والمخاطر، وإن نجحت في بلوغ الأهداف الداخلية التي وضعتها من باب المساهمة في التصدي للمشكلة المناخية، يبقى المؤكد، بحسب خبراء البيئة، أن الأمر ذلك لن يستطيع وقف تغييرات نهائية في النظام البيئي العالمي.

تبقى المساعي القائمة حاليا، من قبل المنظم الدولي، فقط من أجل مواجهة الآثار الفورية لمشكلة غازات الاحتباس الحراري، الناجم عن أسلوب الحياة الصناعية، أي الحيلولة دون ارتفاع حرارة الأرض لأكثر من درجتين مئويتين حتى لا تقع الكارثة. فهذا الخيار وحده ليس كافيا، لمنع أسوأ السيناريوهات لأزمة المناخ. فضلا عن ارتباطه الوثيق بالتداعيات المباشرة للمسألة، دون كبير اهتمام ولا عناية بما قد يتراخى عنها من انعكاسات غير مباشرة.

أفاد تقرير لمنظمة الصحة العالمية، العام الماضي، أن العالم بات مجبرا على التعاطي مع آثار التغييرات المناخية وفق مستويات مختلفة، فإلى جانب التداعيات الفورية (الموت، الأمراض...) تمت تبعات أخرى غير مباشرة على صحة الإنسان ناجمة عن المعضلة المناخية، مثل: نقص التغذية بسبب فشل المحاصيل الزراعية، وانعدام المياه الصالحة للشرب، وانخفاض حجم العائد الزراعي من المحصول، وتراجع مخزون الأسماك في الأنهار والبحار.. ينعكس ذلك بدوره على مستوى دخل الأفراد، ما يحدث اضطرابات عقلية ونفسية، أو يدفع نحو النزوح والهجرة. ظاهرة في تزايد مطرد، فالطقس المتطرف، وفق منظمة أوكسفام، أحدث تغييرات كبيرة في الخريطة السكانية، إذ تسبب في موجات نزوح بمعدل 20 مليون شخص سنويا، كما ورد في أحدث تقرير للمنظمة، «كانت الكوارث التي يحفزها المناخ هي المحرك الأول للنزوح الداخلي على العقد الماضي، ما أجبر ما يقدر بنحو 20 مليون شخص سنويا على ترك منازلهم.. 80 في المائة منهم يعيشون في آسيا، موطن أكثر من ثلث أفقر سكان العالم».

على فرض نجاح الدول في تحقيق ما سطرته من أهداف بشأن التغير المناخي، فذلك لن يغير شيئا فيما يجري حاليا من انعكاسات غير مباشرة في حياة الأفراد، وعلى المعيش اليومي لهم، لأن الأمر أضحى نهائيا ولا رجعة فيه. فكيف السبيل مثلا إلى استعادة كائنات بحرية انقرضت بفعل التغير المناخي؟ وأي الحلول يمكن اعتمادها لاستعادة الأراضي الزراعية الخصبة المفقودة من جراء التقدم العمراني السريع؟ وكم يلزم من الجهد والتكاليف لتجاوز ما خلفته ظاهرة التصحر في عديد من المناطق في العالم؟ لكل ذلك، بات التفكير في طرق أخرى لمواجهة التغير المناخي، تضاف إلى خيار التقليص من الانبعاثات، ما دفع بهيئات دولية معنية بالمناخ إلى طرح فكرة التكيف، فالرهان على السعي نحو تثبيت مستوى درجات الحرارة هدف عالمي. عكس التكيف الذي يرتبط أكثر بالآثار المحلية والإقليمية للمشكلة المناخية، ويتأسس على فلسفة أن البشر من صنع الكارثة، ما يعني أن البشر هم الوحيدون القادرون على إنقاذ أنفسهم منها.

شهدت إفريقيا مبكرا محاولة لتجسيد فكرة التكيف، بحلم قديم راود الأفارقة، مع الرئيس البوركينابي توماس سانكارا، في ثمانينيات القرن الماضي، تمثل في «السور الأخضر العظيم»، الذي صار حقيقة على أرض الواقع بعدما حظي بموافقة ودعم من الاتحاد الإفريقي. وتم الشروع في التنفيذ الفعلي، بدعم من الأمم المتحدة في إطار اتفاقية محاربة التصحر، في 2007، بعد توقيع المبادرة من طرف 11 دولة، في منطقة الساحل من السنغال غربا إلى جيبوتي شرقا. يسعى المشروع إلى إقامة جدار من الأشجار بطول ثمانية آلاف كيلومتر، يمتد على عرض القارة السمراء، للتصدي لظاهرة التصحر ووقف زحف الصحراء الكبرى جنوبا. وتضع المبادرة من ضمن أهدافها، في أفق 2030، إعادة استصلاح 100 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة في منطقة الساحل. هدف يبقى بعيد المنال، في ضوء النتائج المنجزة على أرض الواقع. فنسبة الإنجاز، بحسب تقرير رسمي للمؤسسة الراعية للمبادرة، لا تتعدى 18 في المائة، بعد غرس نحو 20 مليون شجرة في تلك المناطق.

معطيات تفيد صعوبة بلوغ الأهداف المسطر موعدها بنهاية العقد الحالي، ما يرجح اتفاق الدول على وضع سقف زمني جديد لانتهاء المبادرة، يأخذ في الحسبان تأخر الإنجاز على أرض الواقع. خاصة، مع تحول المبادرة إلى فسيفساء مكونة من عدة مشاريع تكيف حسب الأقاليم والدول، مدارها الرئيس هو الحفاظ على الأراضي واستغلالها بشكل مستدام، والإنتاج الزراعي مع تدبير جيد للموارد المائية. كل ذلك يؤكد ما تم ذكره سلفا، من صعوبة إعادة ما تم تدميره من جراء تداعيات المعضلة المناخية.

على هذا الأساس، يصبح الرهان، وبشكل كلي، على خيار تخفيض الانبعاثات، المحفوف بالمخاطر بشأن صعوبة إجبار الدول على الالتزام والتنفيذ، لكسب التحدي العالمي دون أي اهتمام بخيار التكييف الذي يتماهى مع السياقات والمناطق والأولويات، فضلا عن إتاحته إمكانات كبرى بشأن المراقبة والتتبع وتقييم الأداء، إضافة إلى مزاوجته في الأهداف بين التداعيات المباشرة وغير المباشرة للتغيرات المناخية.

خيار استشعرت دول فاعليته مبكرا، ومن موقع إحساسها بالمسؤولية عن كوكب الأرض، فقامت بمبادرات ذاتية جوهرها فلسفة التكيف، على غرار «مبادرة الشرق الأوسط الأخضر» التي أطلقتها السعودية، ورفعت التحدي عاليا بإنجاز أكبر برنامج تشجير في العالم، قوامه زراعة 50 مليار شجرة، ما سيسهم في تغيير كبير في مناحٍ كثيرة (المناخ، الغطاء النباتي، التنوع البيولوجي...) في منطقة الخليج العربي برمتها.

أنس الحجي: أسواق النفط تواجه 3 آثار سلبية بسبب الحرب في أوكرانيا

أحمد بدر

الطاقة

قال مستشار تحرير منصة الطاقة، خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن أسواق النفط والغاز تأثرت بشدة بسبب الحرب في أوكرانيا، التي بدأت في 24 فبراير/شباط (2022). وأوضح الحجي، خلال حلقة من برنامج «أنسيات الطاقة»، قدّمها بعنوان «بعد عام على غزو أوكرانيا.. كيف غيّرت الحرب الأسواق العالمية للنفط والغاز؟.. وما التوقعات المستقبلية في ظل استمرار هذه الحرب؟»، أن الأسواق بدأت تتأثر بشكل فعلي في مارس/آذار 2022. وأضاف الدكتور أنس الحجي أن الأثر الأول الذي شهدته أسواق النفط جراء الحرب في أوكرانيا، كان تغيُّر اتجاهات وحركة التجارة الدولية للنفط الخام، بالإضافة إلى أثر مماثل في تجارة الفحم والغاز، «وهو أمر له عواقبه».

اتجاهات تجارة النفط الدولية: قال مستشار تحرير منصة الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن تغير اتجاه التجارة الدولية في أسواق النفط العالمية له عدّة أمثلة، موضحًا أنه في ديسمبر/كانون الأول 2021، أي قبل شهرين ونصف من بدء الحرب في أوكرانيا، لم تتخطَّ واردات الهند من النفط الروسي 1٪ من إجمالي وارداتها العالمية.

ويوضح الرسم البياني التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، حجم واردات الهند النفطية حتى مارس/آذار 2022، ومن بينها النفط الروسي:

وفي ديسمبر/كانون الأول 2022، أي بعد عام واحد ونحو 10 أشهر من بدء الحرب في أوكرانيا، بلغت نسبة واردات الهند من النفط الروسي، من إجمالي وارداتها الكلية، نحو 21٪، قبل أن تزيد في يناير/كانون الثاني 2023، لتمثّل نحو 24٪، وفق الدكتور أنس الحجي.

وأضاف: «هذا المثال يؤكد وجود قفزة ضخمة بتغير اتجاهات التجارة العالمية في أسواق النفط، والأمر نفسه ينطبق على الصين، التي زادت وارداتها من النفط الروسي في البداية بشكل كبير، ولكن عند الحديث عن روسيا وبياناتها، يجب أن نكون حذرين جدًا».

وتابع: «بالنسبة لمتابعي أسواق النفط والطاقة، يجب الانتباه إلى أن التركيز من الآن فصاعدًا سيكون على البيانات الرسمية وغير الرسمية، لأن البيانات الرسمية تقول، إن واردات الصين من النفط الروسي تنخفض خلال الـ4 أو 5 أشهر الأخيرة من 2022، ولكن البيانات غير الرسمية تكشف أن هذه الواردات زادت بشكل كبير».

ولفت الدكتور أنس الحجي إلى أن واردات الصين من النفط الروسي زادت، لأن جزءًا منها يأتي عبر دول أخرى، بينما الجزء الآخر يأتي من خلال السوق السوداء التي لا يتابعها أحد، لذلك يجب عند مطالعة الأخبار تذكُّر أن هناك فارقًا بين البيانات الرسمية وغير الرسمية.

ويوضح الإنفوغرافيك التالي، من إعداد منصة الطاقة المتخصصة، حجم الخام الروسي المبيع للمصافي في أوروبا وآسيا قبل العقوبات الأخيرة:

وأردف الحجي: «حتى في دول الخليج، هناك بعض البيانات الرسمية تقول، إنه لا يوجد استيراد من روسيا بعد الحرب في أوكرانيا، بينما في الحقيقة تكشف البيانات الرسمية أن هناك استيراداً كبيراً من موسكو عبر دول ثالثة، التي يأتي النفط الروسي من خلالها».

وأشار الحجي إلى أن بعض الدول تمرّ من خلال الشحنات إلى أسواق النفط المختلفة، ضارباً مثلًا بدولة ماليزيا، التي تعدّ صادراتها من النفط أكبر من إنتاجها، ما يشير إلى أنها تشتري النفط من دول أخرى، ثم تعيد تصديره من جديد.

وأوضح الدكتور أنس الحجي أن البيانات غير الرسمية تشير إلى أن النفط الذي تصدّره ماليزيا ليس ماليزياً، وإنما معظمه إيراني، يمرّ من خلال دولة ثالثة إلى الجهة التي يُصَدَّر إليها، لذلك فإن البيانات الرسمية كثيراً ما تكون مضللة، ويجب الانتباه إلى ذلك.

مخزونات الصين التجارية والإستراتيجية

قال خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي، إن الأثر الثاني في أسواق النفط العالمية، الذي أسفرت عنه الحرب في أوكرانيا، وما تبعها من عقوبات واهتزازات، هو ملء الصين لمخزوناتها التجارية والإستراتيجية من النفط الخام.

وأضاف: «عندما كانت أسعار النفط ترتفع، خلال العام 2021، عملت الصين على سحب كميات كبيرة من مخزوناتها الإستراتيجية النفطية، لتمنع أسعار النفط من الوصول إلى 100 دولار للبرميل، وهو الهدف الذي نجحت في تحقيقه بالفعل».

وأوضح الحجي أن استعمال الصين للمخزون الإستراتيجي يعني أنه ينخفض بشكل كبير، كما أن الطلب العالمي في أسواق النفط عادة ما ينخفض خلال الربع الأول من كل عام، لذلك، فإن الصين استعملت مخزوناتها في 2021، ثم خلال الربع الأول من 2022 ينخفض الطلب على النفط وتنخفض أسعاره، فتعود بكين إلى ملء مخزونها من النفط منخفض السعر. ولكن، وفق الدكتور أنس الحجي، لم تسر الأمور بهذا الشكل، فما حدث هو أن بوتين بدأ الحرب في أوكرانيا، ومن ثم ارتفعت الأسعار بشكل كبير، الأمر الذي أوقع الصين في مأزق، ولكنها استطاعت ملء المخزون لاحقًا بسهولة وبأسعار رخيصة. ولفت إلى أن هناك سببين مكّنا بكين من ملء مخزوناتها الإستراتيجية بسهولة وبأسعار رخيصة، السبب الأول هو تعاقداتها مع موسكو، التي نصّت على شراء النفط الروسي بأسعار رخيصة، والسبب الثاني هو إغلاق المدن الكبرى في الصين خلال جائحة كورونا، مما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط.

وأكد الحجي أن المخزون النفطي التجاري والإستراتيجي في الصين أكبر من المخزونات التجارية والإستراتيجية في الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه، يزيد الاستهلاك الأميركي للنفط عن الاستهلاك الصيني بنحو 7 ملايين برميل يوميًا، ما يجعل بكين قادرة على ممارسة لعبة كبيرة في أسواق النفط خلال العام الجاري 2023، والعام المقبل 2024.

الحرب في أوكرانيا والسوق السوداء

قال مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، إن الأثر الثالث لبدء الحرب في أوكرانيا، هو تمدد السوق السوداء، لتصبح الأكبر في تاريخ أسواق النفط العالمية، التي يبلغ عمرها حاليًا ما يزيد عن 160 عامًا.

وأضاف: «على مرّ تاريخ صناعة النفط العالمية، لم نرَ أسواق النفط السوداء مثل تلك التي نراها الآن، لأنها أصبحت عملاقة بسبب تهريب النفط الروسي والإيراني والفنزويلي»، موضحًا أن المشكلة أن نوعية البيانات المتعلقة بالنفط بدأت تسوء منذ عام 2017، خاصة البيانات الأميركية.

وتابع: «هناك بعض الأمور المعروفة بشأن أسباب سوء البيانات في الولايات المتحدة، مثل سوء حالة التوظيف وغيرها من الأمور، ولكن عمومًا أصبحت البيانات سيئة، حتى في منظمة أوبك، بسبب تغييرات معينة، ووكالة الطاقة الدولية بسبب اهتمامها بشكل أكبر بالتغير المناخي».

وأوضح خبير اقتصادات الطاقة الدكتور أنس الحجي أن البيانات أصبحت بأسوأ حالاتها في الوقت الحالي، لأن أغلب التجارة في أسواق النفط الآن أصبح مخفيًا، وهو أمر يجعل أيّ شخص قادر على ادّعاء أيّ أرقام. في الوقت نفسه، وفق الحجي، بعض الوكالات الإعلامية، مثل رويترز وبلومبرغ، لديها برامج متصلة مع الرادارات والبرامج التي تحدد أماكن السفن، ومن ثم تستطيع أن تعرف أماكنها ووجهاتها، والأزمة هنا أن ما يصدرونه ينتشر بقوة في جميع أنحاء العالم. وأردف: «إذا قالت هذه الجهات الإعلامية، إن إنتاج النفط الروسي ينخفض بمقدار 400 ألف برميل يوميًا، فإن الخبر ينتشر بسرعة كبيرة في كل مكان، ولكن الأزمة هنا أنهم أعلنوا عن السفن التي رصدتها أجهزة التتبع، ولم يرصدوا السفن التي اختفت في المحيطات والبحار، وهذه عددها كبير».

ونتيجة لسوء البيانات، بحسب الدكتور أنس الحجي، ستكون هناك مشكلات في أسواق النفط، منها ما يتعلق بقرارات أوبك التي تُتَّخَذ بعد دراسة البيانات، كما أن سوء هذه المعلومات هو أحد المؤثرات الرئيسة بتذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية.

شكراً